ذاته تعالى صح ان تعد صفة على الجملة وذهب الرازي الى انه
صفة زائدة على الذات وعليه فلا تسامح في عدة من الصفات
قال التفتازاني في العمدة والحق ما ذهب اليه الرازي ويجب تأويل
مذهب الشيخ بما يرجع به اليه على وفاقه اي بان يراد بالعينية
في كلامه عدم زيادته خارجا على الذات زيادة المغايرة على الذات
المتصفة بها لا الاتحاد في المفهوم حتى يكون مفهوم الوجود
نفس مفهوم الذات بعينه لانه باطل ضرورة تغاير المفهومين
وامتناع كون المعنى ذاتا وفي جمع الجوامع وشرحه الاصح ان
ان وجود الشئ في الخارج واجبا وهو الله تعالى او ممكنا وهو
الخلق عينه اي ليس زايدا عليه وقال كثير غيره اي زائد عليه
بان يقوم الوجود بالشئ من حيث هو اي من غير اعتبار وجود
او عدم وان لم يحصل عنهما في نفس الامر انتهى ثم النزاع
كما قاله في المواقف في ان الوجود زايد او ليس بزائد راجع
الى النزاع في الوجود الذهني قال السيد في شرحه فمن لم يثبته
كالشيخ قال ان الوجود الخارجي عين الماهية مطلقا ومن
اثبته قال الوجود الخارجي زائد على الماهية في الذهن
فمن ادعى من المتاخرين ان الوجود زايد مع انه نافى للوجود
الذهني لم يكن على بصيرة في دعواه هذه انتهى وهذه
مقتضى ما حققه السعد وغيره من ان حقيقة التوحيد
اعتقاد عدم الشريك في الالوهية فهي وجوب الوجود والـ
والقدم الذاتي وخواصهما منافاة اثبات وجود الوجود

الوجود الذاتي للصفات ايضا للتوحيد مع ان المنقول عن
بعض المتاخرين كالامام حميد الدين الضرير رحمه الله
ومن تبعه التصريح بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى و
وصفاته فعندهم كلما هو قديم فهو واجب لذاته وقالوا
لو لم يكن واجبا لذاته لكان جائز العدم في نفسه فيحتاج
وجوده الى مخصوص فيكون محدثا اذ لا نعني بالمحدث الا
ما يتعلق وجوده بايجاد شئ اخر فراعتر ضوا بان الصفات
لو كانت واجبة لذاتها لكانت باقية والبقا معنى فيلزم قيام
المعنى بالمعنى واجابوا بان كل صفة فهي باقية ببقاء هو
نفس تلك الصفة قال السعد وما ذهبوا اليه في غا
الصعوبة فان القول بتعدد الواجب لذاته مناف للتوحيد
والقول بامكان الصفات ينافي قولهم بان كل ممكن فهو حادث
فان زعموا انها قديمة بالزمان بمعنى عدم المسبوقية بالـ
بالعدم وهو لا ينافي الحدوث الذاتي بمعنى الاحتياج الى ذات
الواجب فهو قول بما ذهب اليه الفلاسفة من انقسام كل من
القدم والحدوث الى الذاتي والزماني وفيه رفض لكثير
من القواعد كقاعدة ان الباري تعالى ليس فاعلا بالايجاب
بل بالاختيار وقاعدة ان علة الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث
وقاعدة ان كل ممكن محدث مسبوق بالعدم وقاعدة
ان القديم ما لا يتدا لوجوده والحادث ما وجد بعد ان
لم يكن واجاب بعض المتاخرين كما في العمدة باختيار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)